

الى السيد وزير الداخلية المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

بشأن الاختلالات التي عرفها تنظيم معرض للصناعة التقليدية بمدينة الجديدة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

السيد الوزير؛

تحية تقدير واحترام؛

وبعد، في سابقة من نوعها، قام رئيس المجلس البلدي للجديدة بالترخيص بتنظيم معرض للصناعة التقليدية بساحة "البريجة" بمدينة الجديدة خلال الفترة الممتدة من 20 يوليوز إلى 5 غشت 2022، دون إشراك المجلس البلدي ومختلف المتدخلين المفروض أخذ موافقتهم قبل اتخاذ هذا القرار، وبالأخص غرفة الصناعة التقليدية التي يدخل ضمن اختصاصها تنظيم هكذا معارض، وعدم إشعار مصالح الأمن الوطني والوقاية المدنية لضمان الأمن والسلامة في المعرض، وحماية العارضين والزوار من أية أخطار محتملة. والغريب في هذا الموضوع، السيد الوزير، هو قرار تنظيم هذا المعرض على عقار تابع رسميا للوكالة الوطنية للموانئ، واستند رئيس المجلس الجماعي للجديدة في قراره هذا على شراكة بين هذه الأخير ومجلس جماعة الجديدة، انتهى مفعولها سنة 2019، وهو ما يحاول رئيس المجلس الجماعي للجديدة التنصل من مسؤوليته، من خلال تذييل قراره بوجود الحصول على موافقة المكتب الوطني للموانئ قبل وضع تجهيزات العارضين عليها، وتتساءل عن المنطق الموضوعي الذي يحكم قرار الترخيص بالتصرف في ملك مؤسسة أخرى، ما دام القرار النهائي يعود لهذه الأخيرة.

ورغم عدم اختلافنا مع تنظيم هكذا معارض بالنظر لأهميتها في الترويج للمنتجات المحلية، وتحقيق الجاذبية السياحية، إلا أن ما نستعربه حقا، هو فرض واجبات مالية على المستفيدين من هذا المعرض، تتراوح قيمتها بين 1600 و2200 درهم، يتم تحويلها إلى حساب بنكي مفتوح بمدينة أكادير باسم أحد الأغيار الذي لا تربطه أية علاقة بالمجلس الجماعي، وهي الفضيحة التي تزكيتها وصولات مالية نتوفر على نسخ منها، ونتخوف أن يكون ذلك سبيلا لتحويل عائدات مالية مهمة إلى جيوب البعض، ويتطلب هذا الأمر، في تقديرنا فتح تحقيق عميق لتحديد الملابس والخروقات المحتملة في هذا الجانب.

وإذا افترضنا كون الساحة التي ينظم فيها المعرض تابعة فعلا للمجلس الجماعي للجديدة، فإننا نعتبر تحويل الأموال التي أشرنا إليها أعلاه إلى حساب الخواص تبديدا لتدليسها لموارد الجماعة، ومدخلا للاغتناء على حساب الصناع التقليديين، الذين عاونوا اقتصاديا واجتماعيا جراء تداعيات الأزمة التي أصابت القطاع خلال المواسم السابقة، يتعين في ظل تقديم الدعم المالي لهم، وليس فرض أداء "رسوم" عليهم، وتحويلها لغير الجهة التي يجب ذلك، وهي فضيحة تتطلب المحاسبة.

وإذا طرح على أنظاركم هذا الموضوع، اسمحوا لي، السيد الوزير المحترم، أن أتوجه إليكم بهذا السؤال الكتابي لاطلاعنا على الإجراءات التي اتخذتموها من أجل فتح تحقيق نزيه وموضوعي لتحديد المسؤوليات في هذا الملف، وترتيب الآثار القانونية على الاختلالات التي رافقت تنظيم المعرض الذي بسطناه ملابساته أعلاه، والتي تشير مجددا إلى سوء تدبير المجلس البلدي للجديدة؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

يوسف بيزيد